

"دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية  
الفلسطينية"

إعداد الباحث:

أحمد صالح سلام أبو ديب

جامعة الأقصى - غزة - فلسطين



### ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، وتمثل مجتمع الدراسة بالعاملين في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، وقام الباحث باستخدام أسلوب العينة العشوائية، وبلغت عينة الدراسة (40) موظف، واستخدمت الباحث المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية كان مرتفعاً، وأن مستوى الأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية كان مرتفعاً، وبينت الدراسة وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية والأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

وأوصت الدراسة باتباع أساليب ومناهج رقابية تسهم في تقييم الأداء المالي بكل موضوعية ولا تسبب الإحراج، وإشراك فريق الرقابة في المناقشات حول الرقابة الملائمة عند تطوير الخدمات، وتكوين لجان متخصصة توكل لها مهمة تصميم الهيكل الرقابي، وتنظيماته، وإجراءاته، والإشراف على تطبيقه وجعله مفهوم وواضح.

**الكلمات المفتاحية:** الرقابة الداخلية - الأداء المالي - البنوك التجارية.

### مقدمة:

شهدت الرقابة تطوراً مستمراً في مفاهيمها ابتداءً من النظر لأهميتها في حماية الموجودات وسوء الاستخدام والتأكد من صحة المعلومات وكشف المخالفات والنواقص مروراً بالمفهوم الأوسع والأشمل الذي يشمل رفع الكفاءة التشغيلية والالتزام بتطبيق القوانين والسياسات الموضوعية، وتعددت اختصاصات الرقابة وفقاً للمجالات التي تنطلق منها فمنها الإدارية والمالية والقضائية وغيرها الكثير، وللرقابة أهمية خاصة اتضحت تلك الأهمية في الوقت الراهن نتيجة لاتساع نطاق العمليات في المؤسسات وتعدد أجهزتها وضخامة حجمها وتطور تقنياتها وتعتبر الرقابة وظيفة مطلوبة في جميع المستويات في المؤسسة، فهي لا تقتصر على الإدارة العليا، إنما تمتد إلى جميع المستويات الأخرى.

ويعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد أهم الأدوات التي يتم من خلالها إدارة موارد المؤسسات ومراقبتها، وقياسها، حيث تلعب دوراً هاماً في كشف ومنع الغش وحماية موارد المنظمة، سواء المادية أو المعنوية، كما تساعد على تحقيق الأهداف التشغيلية والاستراتيجية من خلال التأكد من الامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية، كما تساعد الرقابة الداخلية على تقديم تقارير مالية موثوقة تسمح باتخاذ قرارات وردود أفعال في الوقت المناسب وبأكثر دقة، وقد تطورت أنظمة الرقابة الداخلية على مر السنين لتحقيق عديد الأهداف وتقي بالعديد من المتطلبات، وهذا في ضوء زيادة الاهتمام بها من طرف المنظمات المهنية والوكالات الحكومية لما لها من دور في دعم قواعد الحوكمة في المؤسسة، كما يعتبر نظام الرقابة الداخلية من أهم المرتكزات التي تقوم عليها عملية المراجعة حيث تم إصدار العديد من معايير المراجعة والإرشادات على المستوى الدولي (الاتحاد الدولي للمحاسبين) أو على مستوى كل دولة من أجل أن توضح للمراجع طرق تقييمه والحكم عليه واستغلاله عند القيام بمهمة المراجعة (خالد ومايو، 2016م، ص14).

### مشكلة الدراسة:

لم تعد الرقابة تقتصر على مراجعة الوحدات من الناحية المالية المستندية فقط، بل امتدت لكي تشمل مراجعة الأداء للتحقق من مدى كفاءة الانتاج ومدى تحقق البرامج الموضوعية للأهداف المخططة والمستهدفة تحقيقها، وتعد الرقابة الداخلية الآن وظيفة حيوية في الدول المتقدمة بالدرجة التي تضعها في مصاف السلطات الهامة بالدولة كما تعد الرقابة عملية مستمرة وملازمة للوظائف الأخرى كما أنها عملية متابعة دائمة ومتجددة تمارسها الإدارة بنفسها أو بتكليف غيرها للتأكد من أن ما يجري عليه العمل يتم وفقاً للخطة الموضوعية والسياسات المرسومة والبرامج المعدة وفي حدود القوانين والقواعد والتعليمات المعمول بها لتحقيق الأهداف المنشودة والنتائج المرغوبة. ويحتل موضوع الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في البنوك التجارية، حيث أنه يمكن قياس الأداء المالي بالعديد من المؤشرات التقليدية والحديثة، كما يتأثر بالعديد من المتغيرات ذات التأثير الإيجابي والسلبى وهذا ما جعل المؤسسات تسعى لتجنب نقاط الضعف في أدائها وتبحث عن الأدوات والأساليب التي تساهم في تحسين أدائها المالي. ومن هنا يمكن إبراز مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

- ما دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟

ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

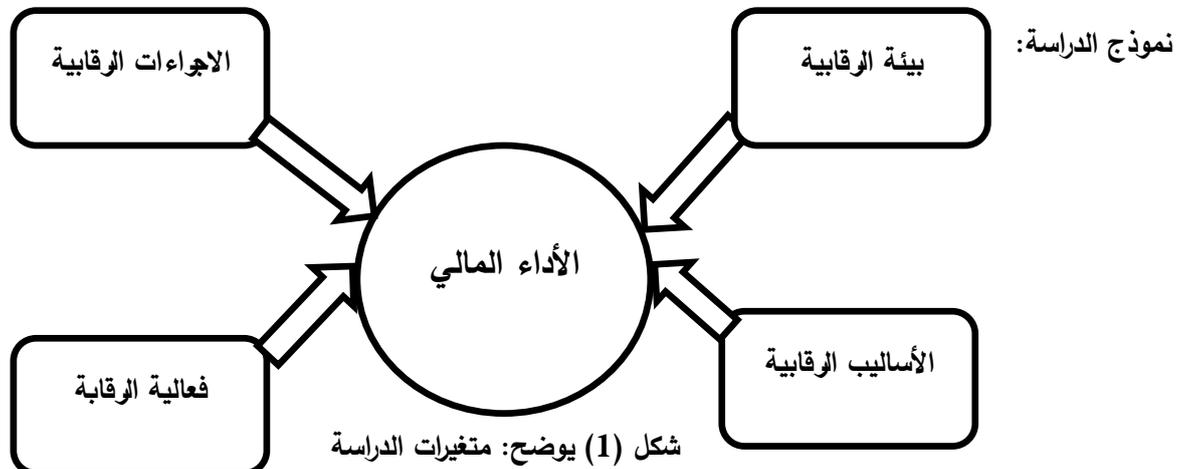
- ما مستوى الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟
- ما مستوى الأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: الرقابة الداخلية، وتمثل في الأبعاد التالية:

- بيئة الرقابة
- الاجراءات الرقابية
- الأساليب الرقابية
- فعالية الرقابة

المتغير التابع: الأداء المالي



### فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين الرقابة الداخلية والأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين بيئة الرقابة والأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين الاجراءات الرقابية والأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين الأساليب الرقابية والأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين فعالية الرقابة والأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

### أهداف الدراسة:

1. التعرف على دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.
2. التعرف على مستوى الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.
3. التعرف على مستوى الأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.
4. تقديم التوصيات والمقترحات في ضوء ما تتوصل له الدراسة من نتائج.

### أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال تناولها لموضوع مهم وهو الرقابة الداخلية ودورها في تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، وتتبقى أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

- الأهمية العلمية: حيث تكتسب الدراسة أهميتها العلمية من خلال قيام الباحث باستخدام منهج علمي يثري المعرفة العلمية في مجال الرقابة الداخلية والأداء المالي، كما يأمل الباحث في أن تؤدي هذه الدراسة إلى اضافة علمية تساعد الباحثين في الحقل الأكاديمي.
- الأهمية العملية: تتمثل أهمية الدراسة من الناحية العملية في فتح آفاق جديدة لدى الباحثين حول موضوع الدراسة وتقديم العون لدى متخذي القرارات، ومساعدة الادارات المختلفة في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

### حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية: 2022
- الحدود المكانية: البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية
- الحدود البشرية: العاملين في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية

### مصطلحات الدراسة:

- الرقابة الداخلية: الاجراءات والأساليب التي تتبعها المستويات والجهات الرقابية في المؤسسة لمتابعة سير العمليات الإدارية والتأكد من تقيدها بالخطط الموضوعة واللوائح والقوانين التي تحكم عملها، وتمكن القائمين فيها من اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجة الأخطاء والتجاوزات وتقويم أوجه القصور والضعف ودراسة قواعد العمل المؤسسي المنظم وتطويره (الملاحى، 2016م، ص13).
  - الأداء المالي: وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق لمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات، وصافي الثروة (طالب، 2011م، ص67).
- الاطار النظري للدراسة والدراسات السابقة:  
المحور الأول: الرقابة الداخلية

يشهد العالم اليوم تغيرات جذرية وعميقة خاصة مع تحرر الاقتصاد العالمي وموجة العولمة وما تتطلبه المنافسة الاقتصادية من فعالية وكفاءة وترشيد واستخدام أمثل لكل موارد المؤسسة مهما كانت طبيعتها، ومع تزايد الحاجة وما تتطلبه التنمية السريعة والشاملة ارتفع عدد المؤسسات وتوسعت مجالات نشاطها فأصبحت ذات تأثير فعال على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وأخذت أحجامًا مختلفة وأشكالاً قانونية متعددة، فوجدت الشركات والمؤسسات العامة كما وجدت المؤسسات الخاصة بمختلف أنواعها، لذا كان لابد من الرقابة بمختلف أساليبها ووسائلها على تلك المؤسسات ومتابعة أعمالها للتأكد من مدى مطابقتها للمخططات الموضوعة، وكيفية استعمال المال العام المسند إليها، ونجد أن كل مؤسسة سواء عامة أو خاصة كانت مؤسسة خدمتية أو إنتاجية يجب أن تخضع لمراقبة معينة حسب طبيعة النشاط الذي تقوم به، لأن أي عمل بدون مراقبة تكون نسبة النجاح فيه قليلة، فهي تعمل على قياس درجة أداء النشاطات التي تتم في المؤسسة قصد تحقيق أهدافها.

### مفهوم الرقابة الداخلية:

تعتبر الرقابة الوظيفية الرابعة بين الوظائف الإدارية الرئيسية وهي تقع في نهاية مراحل النشاط الإداري حيث تنطوي على قياس نتائج أعمال المرؤوسين لمعرفة أماكن الانحرافات وتصحيح أخطائهم بغرض التأكد من أن الخطط المرسومة قد نفذت وأن الأهداف الموضوعة قد حققت على أكمل وجه.

إن نظام الرقابة الداخلية أصبح جزءاً لا يتجزأ من عمل أي منظمة فهو نظام شامل ويضم تحت مظلته العديد من الأنظمة الرقابية الفرعية المهمة المتمثلة بالنظام الرقابي المحاسبي أو المالي والإداري لذلك أصبحت المنظمات ملزمة بالعمل به إذا كانت تسعى لجودة وشفافية في تقاريرها المالي (السامرائي، 2016م، ص3).

### أهداف الرقابة الداخلية:

تهدف الرقابة بالدرجة الأولى لخدمة الغدرة في تحقيق أغراضها، فمن خلالها تتم مراجعة الأنشطة والعمليات المالية لغرض مساعدة الإدارة العليا في التوصل إلى أقصى كفاية انتاجية، ومن أهداف الرقابة الإدارية ما يلي (حسين وحسن، 2008م، ص901):

1. التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية.
2. التحقق من تنفيذ الخطط الموضوعة والسياسات الإدارية من قبل الإدارة العليا للمشروع وتقييمها.

3. التحقق من وجود حماية كافية لأصول المشروع ضد الفقد والسرقة.
4. تقييم استخدام الموارد والأصول وكفاءتها من الناحية الاقتصادية.
5. تقييم عمل الأفراد ومدى قدرتهم على تحمل المسؤولية.
6. تقييم مستويات التنفيذ في الأقسام المختلفة في المنشأة.
7. تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسئوليات.
8. الثقة في البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات واتخاذ القرارات الإدارية.
9. رفع مستوى الكفاءة الانتاجية.

#### أهمية الرقابة الداخلية:

تلعب الرقابة دوراً أساسياً مهماً باعتبارها وسيلة من وسائل قياس الأداء وتصحيحه بما يجنب المنشأة الكثير من المخاطر والخسائر. وتعتبر عملية الرقابة عملية ضرورية ولا غنى عنها في أي منظمة كانت صغيرة أم كبيرة لعدة أسباب منها (العلاق، 2008م، ص344):

1. التأكد من أن العمل يسير بصورة جيدة ووفق ما خطط له.
2. تحقيق التنمية والتطور عن طريق المساعدة في تطبيق الخطط الموضوعية وتقليل الهدر والتكاليف الزائدة والبطالة المقنعة وما إلى ذلك من أمور مهمة.
3. تشجيع النجاح الإداري سيما عندما تقوم الإدارة بمكافأة المجددين.
4. تمنع أو تقلل حدوث الأخطاء سيما تلك الأخطاء الكبيرة والمكلفة.
5. منع حدوث كوارث اقتصادية سيما على مستوى الدولة وعلى مستوى المؤسسات والمنظمات الإنتاجية الكبيرة التي إذا ما أفلست مثل هذه المنشآت ستؤدي إلى آثار وخيمة على مستوى الاقتصاد الكلي.

#### أبعاد الرقابة:

##### 1. البيئة الرقابية:

تعتبر البيئة الرقابية أساساً للمكونات الأخرى أو الأرضية التي يقوم عليها، وتعمل فيها لتحقيق نظام رقابي فعال، وتتكون بيئة الرقابة من عوامل متعددة، ولكن تتوقف كل هذه العوامل على موقف الإدارة العليا من مفهوم وأهمية الرقابة والمعتقدات الأخلاقية المرتبطة بمفهوم الرقابة، وبالتالي يمكن تقسيم العوامل التي تتكون منها الرقابة إلى عوامل ذات صلة مباشرة بالإدارة وعوامل أخرى مرتبطة بتنظيم المؤسسة نفسها.

وتتمثل تلك العوامل المرتبطة مباشرة بالإدارة في مدى نزاهة العاملين بالمستويات الإدارية المختلفة القيم الأخلاقية السائدة لدى العاملين والإدارة والمعايير السلوكية المطبقة وكيفية استخدامها في الواقع العملي لتشجيع الأداء الأخلاقي وتجنب العاملين والمؤسسة في نهاية الأداء والسلوك الغير أخلاقي وفلسفة الإدارة في وضع معايير وسياسات لتشجيع الأداء والسلوك الأخلاقي، أما بالنسبة للعوامل المكونة لبيئة الرقابة والمرتبطة بتنظيم المؤسسة نفسها فتتمثل في الهيكل التنظيمي الكفاء ومدى تحديد السلطة والمسؤولية وتتمثل باقي العوامل في سياسات الأفراد وممارستهم المختلفة ومدى الالتزام الحقيقي الفعلي بسياسات المؤسسة وطريقة تشكيل كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة (شعت، 2017م، ص33).

## 2. الإجراءات الرقابية:

وتتم عن طريق اختبار مدى الالتزام بإجراءات الرقابة اللازمة لاكتشاف الأخطاء والمخالفات أو منع حدوثها، وتَعتمد الرقابة الإدارية من أجل تحقيق النجاح في عملها على مجموعة من الإجراءات وهي (السنيدي، 2017م، ص4):

- التقارير الإدارية: هي من الأدوات المستخدمة في الرقابة، وتساعد على توضيح مستويات أداء الموظّفين، وطبيعة إنجاز الأعمال الخاصة بهم.
- الإشراف الإداري: هو المتابعة المستمرة لبيئة العمل، من خلال دعم ورفع معنويات الموظّفين عن طريق تطبيق وسائل الإدارة الحديثة.
- الشكاوى: هي عبارة عن كلّ شكوى تصدر عن العملاء الذين يتعاملون مع المؤسسة، وتساعد على توضيح مجموعة من المعلومات للمدراء عن الصورة الحقيقية لطبيعة العمل، والأخطاء التي حدثت من أجل تجنّب حدوثها في المستقبل.
- الإدارة بالتفويض: هي تفويض صلاحيات المدراء إلى بعض الموظّفين؛ من أجل تطبيق الرقابة الإدارية على العمل، والتأكد من حسن سيره بطريقة صحيحة، ويساهم ذلك في رفع مستوى وكفاءة الأداء الوظيفي عند الموظّفين.
- الإدارة بالأهداف: هي وضع مجموعة من الأهداف، ومن ثم ربطها مع معايير رقابية تعتمد على وجود مسؤوليات مشتركة بين المدراء والموظّفين؛ حتى يتمّ لاحقاً قياسها وتحديد الأمور المناسبة لتطبيقها بطريقة صحيحة.

## 3. الأساليب الرقابية:

تستخدم الإدارة عدداً من الأساليب والوسائل والأدوات باختلاف حجم وظروف المشروع وحاجته بالإضافة لملائمتها مع المعايير التي تم وضعها مسبقاً ومن أهم هذه الأساليب الملاحظة الشخصية والموازنات التخطيطية والتقارير والسجلات والبيانات الاحصائية والرسوم البيانية بالإضافة للخرائط الرقابية (عديريه، 2013: ص182).

## 4. فعالية الرقابة:

تتصف الرقابة الفعالة بالآتي (حمد، 2015م، ص65):

- الفورية: لا بدّ أن تكون المتابعة أولاً بأول مع التنفيذ لعلاج أي قصور قبل فوات الأوان.
- الدورية والاستمرار: حيث يجب أن تظل الرقابة مستمرة دون انقطاع، ويجب تجميع النتائج في فترات دورية حسب الخطة لمعالجة القصور في كل مرحلة.
- رقابة إصلاحيّة: فلا تكون أبداً بهدف تسجيل الأخطاء والمعاقبة أو المتابعة، بل بهدف العلاج.
- رقابة اقتصادية: بمعنى ألا تستهلك من الوقت والجهد ما يفوق العائد المتوقع منها.
- رقابة مرنة: فهي ليست مجرد إجراءات جامدة منفصلة عن الواقع، وإنما تتناسب مع الخطة وتتكيف مع ظروف تنفيذها.

## خصائص الرقابة:

لابد للنظام الرقابي حتى يحدث أثره المطلوب من خصائص ومستلزمات يتم مراعاتها أثناء وضع وممارسة النظام الرقابي ومنها (سلامة، 2010م، ص101):

1. **الموضوعية:** لابد في عملية الرقابة أن تكون موضوعية وتوضح أسباب حدوث الخطأ إذا وجد خطأ حتى يتقبل ويستوعب المخطئ الأمر، ويسعى مجتهدا إلى تصحيح هذا الخطأ، أما اذا سأل لماذا ففيل له هي هكذا قد يشعر المخطئ بأنه غير مخطئ، وأنه مظلوم وبالتالي يسعى لتصحيح هذا الخطأ.
2. **المرونة:** ويقصد بها تصميم النظام بطريقة يمكنها التواءم مع الواقع في حالة حدوث بعض المتغيرات وأن يناسب التطبيق وفق هذه المتغيرات دون إحداث تعديلات إلا أن تكون طفيفة إذا لزم الأمر.
3. **السرعة:** من أساسيات النظام الرقابي الفعال سرعة اكتشاف الانحرافات قبل تسببها لمشاكل قد تتضخم، وهذا يعني ضرورة العملية الرقابية في فترات متقاربة ومتناسبة.
4. **الوضوح:** لابد من الوضوح لمن يراقب لمن يراقب، أي ما المطلوب من نقاط حول الأداء وما هي معايير قياسها.
5. **الشمول:** لا تعارض بين هذا المبدأ وبساطة ووضوح النظام الرقابي، ويقصد بالشمول إلا يقتصر النظام الرقابي على نقاط على حساب أخرى وخاصة المستهدفات ومن الضروري ألا يحدث مراقبة ما يسهل مراقبته فقط.
6. **الملائمة:** ويقصد بها ملائمة النظام الرقابي لطبيعة النشاط ولطاقات الأفراد وللنواحي التنظيمية بالمنظمة وللظروف الداخلية والخارجية.
7. **الاقتصادية:** أن يكون هناك عائد النظام الرقابي أكبر مما ينفق فيه من جهد ووقت ومال.
8. **الاعتبار الإنساني:** لابد من أجواء التعاون والمودة (لأن المتعارف عليه في الرقابة أنها غالبا عملية منفردة باعتبارها صورة من الضغط والتفتيش وتصيد الأخطاء ) فلا بد من مشاركة المنفذين في وضع المعايير الرقابية وتنمية الرقابة الذاتية واعطاءهم أدوات رقابية تمكنهم من معرفة موقف أدائهم أولا بأول للتصحيح.
9. **الدورية والاستمرار:** يجب الا تكون الرقابة كنبضات منفصلة على فترات متباعدة بل يجب دوريتها واستمرارها، حيث تكون:

- قبل التنفيذ (بإعداد النظام الرقابي وتجهيزه)
- أثناء التجهيز ( لتحديد الانحراف وتصحيحه )
- بعد التنفيذ (لتقييم النتائج وتصحيح المستقبل )

## المحور الثاني: الأداء المالي

تهتم المؤسسات والشركات بالأداء المالي بحيث تراه هو السبيل والحل الأمثل للحفاظ على البقاء والاستمرارية، فهو من بين المقومات والدعائم الرئيسية للشركة، حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها، لمقارنة الأداء الفعلي للأنشطة الشركات من خلال مؤشرات محددة، لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سلفاً.

## مفهوم الأداء المالي

لقد أجمع ن معظم الباحثين على الأداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي، والتي تعرف على أنها من الأساليب التي يمكن استخدامها من أجل تحديد قوة المؤسسة أو ضعفها، وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من اجل مقارنة الأداء

الماضي بالأداء الحالي والمتوقع بينهما، ويؤدي الأداء المالي الجيد إلى تعظيم قيمة المؤسسة من خلال قيامها بالتشخيص الايجابي (نقطة القوة) والسلبى (نقاط الضعف) لأدائها المالي (الحسنى، 2011: 222).

ومن جهة أخرى فإن الأداء المالي يمثل المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.

ومما سبق فإن الأداء المالي هو:

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم الناجح عن غيرها.
  - أداء لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر ادارتها للعمل لمعالجة الخلل.
  - أداة لتحفيز العاملين والادارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.
  - أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء اسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.
- وتعتبر الشركات عن أدائها المالي بعبارات تمثل رؤية موضوعية لمستوى الأداء من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عديدة وكمية بدلا من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة حتى يتسنى للشركات تحديد مستوى الأداء بدقة عالية وفعالة (الخطيب، 2009م، ص45).

#### أهداف الأداء المالي

يمكن حصر الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة إلى تحقيقها في أهداف عديدة منذر منها: التوازن المالي، نمو النشاط، الربحية والمردودية، السيولة، توازن الهيكل المالي.

1. التوازن المالي: هدف مالي تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي، ويمثل "التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين والمدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها" ومنه يتضح أن رأس المال الثابت والمتمثل عادة في الاستثمارات يجب أن تمول عن طريق الأموال الدائمة رأس المال الخاص مضافا إليه الديون الطويلة والمتوسطة الأجل وهذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزامات وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات.

مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة، وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في النقاط التالية:

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة
  - ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي
  - الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير.
2. نمو المؤسسة ، يعتبر نمو المؤسسة عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها ولهذا فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات استراتيجية، فالنمو وظيفة استراتيجية جد هامة للمؤسسة الاقتصادية وهي ظاهرة تعكس مدى نجاح استراتيجيتها المتعلقة بجانب التطور ، والتوسع ، البقاء، الاستمرار، وبذلك يمكن اعتبار النمو وظيفية استراتيجية تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمارات ، سياسات توزيع الأرباح ، وهيكل سياسات التمويل وتحديد غايات النمو في إنماء الطاقات الكلية المتاحة للمؤسسة.
3. الربحية والمردودية: تمثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس مدى كفاءة وفعالية إدارة الشركة في توليد الأرباح ، وتمثلت نسب الربحية بالدراسة من خلال العائد على حقوق الملكية (الأرباح الصافية مقسومة على حقوق الملكية) ويقيس هذا المتغير النسبة التي يحصل عليها المساهمون مقابل رأس المال المستثمر في الشركة، ويتوقع أن تكون العلاقة بين العائد على حقوق الملكية وعوائد السهم علاقة موجبة.
4. السيولة: تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة ، أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة المخزونات والقيم القابلة التحقيق إلى أموال متاحة ، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات.
5. توازن الهيكل المالي: يعني أن الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة والأصول المتداولة تغطي الموارد قصيرة الأجل وذلك من أجل ضمان حقوق المقرضين وعدم وقوع المؤسسة في حالة عسر مالي . أي أن التكلفة المالية تلعب دوراً مهماً في التخصيص الأمثل للموارد المالية (الخطيب، 2009م، ص36).

#### المحور الثالث: الدراسات السابقة

#### أولاً: الدراسات العربية:

1. دراسة (المجنوب، 2020م) بعنوان: مدى فاعلية الأنشطة الرقابية الداخلية المطبقة في الوحدات الحكومية من وجهة نظر مفتشي ديوان الرقابة المالية والإدارية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى فاعلية أنشطة الرقابة الداخلية المطبقة في الوحدات الحكومية في قطاع غزة، وبيان علاقة هذه الأنشطة في الحد من الاحتيال المالي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة للدراسة، وبلغت عينة الدراسة 35 مفردة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تقييم بدرجة متوسطة لمدى فاعلية أنشطة الرقابة الداخلية المطبقة بشكل عام، ووجود تقييم بدرجة كبيرة لمدى فاعلية فصل المهام، وكفاية السجلات والوثائق على وجه الخصوص، ووجود علاقة ارتباط قوية طردية بين أنشطة الرقابة الداخلية المطبقة والحد من الاحتيال المالي لدى الوحدات الحكومية بقطاع غزة.

## 2. دراسة (أبو صافي، 2019م) بعنوان: مدى توافق نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة الخاصة العاملة في قطاع غزة مع إطار (COSO).

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى توافق نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة الخاصة العاملة في قطاع غزة مع إطار (COSO) واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة للدراسة، وبلغت عينة الدراسة 39 مفردة.

وتوصلت الدراسة لتوافر عناصر الرقابة الداخلية وفق نموذج (COSO) بدرجة كبيرة جداً حيث احتل المرتبة الأولى بعد البيئة الرقابية، في حين جاء في المرتبة الثانية بعد تقدير المخاطر، وحصل على المرتبة الثالثة بعد الأنشطة الرقابية، وحصل على المرتبة الرابعة بعد نظام المعلومات والاتصالات، وحصل على المرتبة الخامسة بعد نظام المراقبة. وبينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في اجابات المبحوثين حول مدى توافق نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة الخاصة العاملة في قطاع غزة مع إطار (COSO) تعزى للمتغيرات الشخصية التالية (العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

## 3. دراسة (بن علي، 2017م) بعنوان: مدى استجابة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية مع إطار (COSO).

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى استجابة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية مع إطار (COSO)، في مؤسسة مطاحن الواحات في الجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى أن نظام الرقابة في مؤسسة مطاحن الواحات لا يفي بكل متطلبات المؤسسة من عدة جوانب خاصة جانب تقييم المخاطر ما يجعل المؤسسة دائماً معرضة للأخطار السوقية، وكذلك بينت الدراسة توفر هيكل الرقابة الداخلية على مكونات اطار (COSO) لكن لا يواكب اطار (COSO).

## 4. دراسة (اسماعيل، 2017م) بعنوان: استراتيجيات تطوير أداء ديوان الرقابة المالية والإدارية في قطاع غزة في ضوء المعايير الدولية للرقابة.

هدفت هذه الدراسة إلى تقويم عمل ديوان الرقابة المالية والإدارية في ضوء المعايير الدولية ومن ثم وضع استراتيجيات لتطوير أداء الديوان، وبلغت عينة الدراسة (35) موظف من موظفي الديوان، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى ضعف درجة تطبيق معايير الرقابة الدولية الخاصة بمنظمة الانتوساي وتدني معرفة الموظفين بتلك المعايير وضعف توجه الديوان للعمل على ازالة التعارض بين قانونه الخاص والمعايير الدولية.

## 5. دراسة (الملاحي، 2016م) بعنوان: دور الرقابة الإدارية في تحسين مستوى الأداء الاداري في جهاز الشرطة الفلسطينية.

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف واقع الرقابة الإدارية في جهاز الشرطة الفلسطينية في المحافظات الجنوبية في قطاع غزة، والتعرف على دور الرقابة الإدارية في تحسين الأداء الاداري، وبلغت عينة الدراسة (130) ضابط، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة احصائية بين الرقابة الإدارية وتحسين الأداء الاداري في جهاز الشرطة، وعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في استجابات المبحوثين حول دور الرقابة الإدارية في تحسين الأداء الاداري تعزى للمتغيرات الشخصية.

6. دراسة (علي، 2016م) بعنوان: الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين أنفسهم.

هدفت هذه الدراسة للتعرف على درجة الرقابة الإدارية المطبقة ودرجة الاداء الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية في شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين أنفسهم، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وبلغت عينة الدراسة (229) مديراً ومديرة.

وخلصت الدراسة إلى أن درجة الرقابة الإدارية المطبقة ودرجة الاداء الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية في شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين أنفسهم كانت مرتفعة، وأظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الرقابة الإدارية والاداء الوظيفي.

7. دراسة (حمد، 2015م) بعنوان: مدى تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية على تكاليف المستلزمات الطبية في المستشفيات الحكومية. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى وجود أنظمة رقابية فعالة قادرة على ضبط استخدام المستلزمات الطبية وتكاليف استخدامها في مجمع الشفاء الطبي، حيث طبقت هذه الدراسة على العاملين في مجمع الشفاء، وبلغت عينة الدراسة (108) موظف، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أساليب وأدوات رقابية متبعة على تكاليف المستلزمات الطبية في مجمع الشفاء الطبي، ووجود معوقات في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية على تكاليف المستلزمات الطبية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Li, 2020) بعنوان: الضائقة المالية والرقابة الداخلية وإدارة الأرباح: دليل من الصين

**Financial distress, internal control, and earnings management: Evidence from China**

هدفت هذه الدراسة للتعرف كيفية تأثير الضائقة المالية على اختيار أساليب إدارة الأرباح وكيف تعمل جودة الرقابة الداخلية على تعديل العلاقة المذكورة، باستخدام عينة من الشركات المدرجة في الصين خلال الفترة من 2007-2015.

وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المتعثرة مالياً تميل إلى إدارة المزيد من الأرباح التراكمية وإدارة أرباح أقل حقيقة، وتمارس الرقابة الداخلية تأثيراً معتدلاً على العلاقة بين الضائقة المالية وإدارة الأرباح من خلال تقييد إدارة الأرباح المستحقة والحقيقية، وقدمت الدراسة رؤى إضافية حول إدارة الأرباح والرقابة الداخلية في الشركات المتعثرة مالياً، لا سيما من منظور الاقتصاد الناشئ.

## 2. دراسة (Chang, 2020) بعنوان: عوامل الخطر للرقابة الداخلية للمؤسسة في ظل انترنت الأشياء

### Risk Factors Of Enterprise Internal Control Under The Internet Of Things Governance

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد عوامل الخطر الحرجة التي تؤثر على حوكمة الرقابة الداخلية للمؤسسة في بيئة إنترنت الأشياء، وتصنيف عوامل الخطر ودراسة أهميتها في مثل هذه البيئة. تستخدم الدراسة خريطة المعرفة كاستراتيجية بحث للتخفيف من قيود البحث النوعي من خلال مجموعة من إجراءات البحث الصارمة. بالإضافة إلى ذلك، يتم استخدام طريقة دلفي لاختبار وتقديم التغذية الراجعة لتبرير ومراجعة عوامل الخطر الحرجة. وتم الحصول على 83 عنصرًا وتصنيفها إلى ثمانية أنواع مختلفة من عوامل الخطر الحرجة. للتأكيد على كيفية إشراك عوامل الخطر للرقابة الداخلية للمؤسسات أصحاب المصلحة المتنوعين، وتم تصنيف عوامل الخطر الحرجة بشكل أكبر بناءً على بنية DCM ثلاثية الطبقات لرسم الخرائط مع تصورات مختلفة.

ويمكن استخدام نتائج هذا البحث كمرجع في إدارة عوامل الخطر في بيئة إنترنت الأشياء. في الجيل الجديد من ممارسات حوكمة إنترنت الأشياء، يمكن أيضًا اعتبار العوامل ذات الصلة عناصر القياس الأساسية للمؤسسات في إجراء الرقابة الداخلية والتدقيق الفعال.

## 3. دراسة (Bruwer, 2016) بعنوان: العلاقة بين السلوك الإداري وأنشطة الرقابة الداخلية للسلع الاستهلاكية في جنوب إفريقيا.

### The Relationship (S) Between the Managerial Conduct and the Internal Control Activities of South African Fast Moving Consumer Goods "Smms"

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير السلوك الإداري في إدارة الشركات الجنوب أفريقية الصغيرة والمتوسطة منها على حد سواء كونه جزء من بيئة الرقابة وأثرها على كفاية الأنشطة الرقابية الداخلية وفعاليتها، واستخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة للدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة احصائية ضعيفة جداً بين السلوك الإداري وأنشطة الرقابة في شركات جنوب إفريقيا الصغيرة والمتوسطة، رغم وجود هذه العلاقة الضعيف إلا أن السلوك الإداري الملائم مهم فضلاً عن أنشطة نظم الرقابة الداخلية الفعالة.

## 4. دراسة (Rizaldi, 2015) بعنوان: تحليل البيئة الرقابية في نظام الرقابة الداخلية الحكومي: دراسة حالة اندونيسيا.

### Control Environment Analysis at Government Internal Control System: Indonesia Case

هدفت هذه الدراسة لتحديد كيفية استخدام تحليل البيئة الرقابية لبيان مسار حوكمة المؤسسات الحكومية بمدينة بادانج بإندونيسيا، وإلى بيان ظروف البيئة الرقابية المحلية وحالتها، وجهود مصنعي السياسات في المدينة لتوفير بيئة رقابية ايجابية.

وتوصلت الدراسة إلى أن نقاط الضعف في البيئة الرقابية الحكومية ناتجة عن هيمنة امل القيادة وسياسات تدوير الأعمال، وإن ايجاد بيئة رقابية يسهم اساهماً كبيراً في التنفيذ الناجح لنظام الرقابة الداخلي للحكومة بشكل جيد.

### اجراءات ومنهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يحاول أن يقارن ويفسر ويقيم أملاً في التوصل إلى تعميمات ذات معني يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع، وقد تم جمع البيانات من المصادر الأولية والثانوية كما يلي:

- **المصادر الاولية:** وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات الدراسة، وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفرغها وتحليلها الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.
  - **المصادر الثانوية:** تم استخدام مصادر البيانات الثانوية في معالجة الإطار النظري للدراسة من خلال الآتي:
    - الكتب والمراجع العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة.
    - الدوريات والمقالات والدراسات المنشورة وأطروحات الماجستير والدكتوراه ذات العلاقة.
    - التقارير والنشرات الصادرة عن المؤسسات والمراكز ذات العلاقة.
    - شبكة الانترنت والنسخ الإلكترونية الموجودة على صفحاتها.
- مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة بالعاملين في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، وقام الباحث باستخدام أسلوب العينة العشوائية، وبلغت عينة الدراسة (40) موظف، وفيما يلي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المعلومات الشخصية:

#### 1. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول (1) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة %	التكرار	المؤهل العلمي
10.0	4	دبلوم
80.0	32	بكالوريوس
10.0	4	دراسات عليا
100.0	40	المجموع

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (1) أن 10% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دبلوم، بينما 80% بكالوريوس، في حين أن 10% مؤهلهم العلمي دراسات عليا.

## 2. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخدمة:

جدول (2) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخدمة

سنوات الخدمة	التكرار	النسبة %
1- 5 سنوات	13	32.5
6- 10 سنوات	21	52.5
اكثر من 10 سنوات	6	15.0
<b>المجموع</b>	<b>40</b>	<b>100.0</b>

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (2) أن 32.5% من أفراد عينة الدراسة تتراوح سنوات خدمتهم بين (1-5 سنوات)، بينما 52.5% تتراوح سنوات خدمتهم بين (6-10 سنوات)، في حين أن 15% سنوات خدمتهم (أكثر من 10 سنوات).

### أداة الدراسة

قام الباحث بإعداد استبانة تدور حول "دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية" حيث تتكون استبانة الدراسة من قسمين وهما على النحو التالي:

#### القسم الأول: البيانات الشخصية

القسم الثاني: متغيرات الدراسة، ويتكون من 5 محاور مكونة من 30 فقرة وهي على النحو التالي:

- المحور الأول: بيئة الرقابة
- المحور الثاني: الاجراءات الرقابية
- المحور الثالث: الأساليب الرقابية
- المحور الرابع: فعالية الرقابة
- المحور الخامس: الأداء المالي

وقد قام الباحث باستخدام مقياس ليكرت لتصحيح فقرات الاستبانة، وفق مقياس خماسي وتعطى الإجابة موافق بشدة (5) درجات، الإجابة موافق (4)، الإجابة محايد (3)، الإجابة غير موافق (2)، والإجابة غير موافق بشدة (1)، كما هو موضح في جدول (3).

**جدول (3) يوضح مقياس ليكرت**

المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن المرجح	1	2	3	4	5

الأساليب الإحصائية

قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. إحصاءات وصفية منها: النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، ويستخدم هذا الأمر بشكل أساسي بهدف معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحث في وصف متغيرات الدراسة.
2. معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation Coefficient): لقياس صدق فقرات الاستبانة، ولمعرفة العلاقة بين المتغيرات.
3. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
4. اختبار التوزيع الطبيعي: اختبار كولمغروف-سمنوف، لمعرفة ما إذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا.
5. اختبار T للعينات الواحدة (One Sample T test)، لمعرفة ما إذا كان المتوسط الحسابي لدرجة الاستجابة لكل فقرة من فقرات محاور الاستبانة تساوي درجة الحياد وهي 3 أم تختلف عنها.

صدق وثبات الاستبانة

أولاً: صدق الاستبانة

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما أعدت لقياسه، وقد تم التحقق من صدق الاستبانة من خلال التالي:

**1. صدق الاتساق الداخلي:**

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة البالغ حجمها (40) مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له، ويبين جدول رقم (4) أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

## جدول رقم (4) الصدق الداخلي لفقرات الاستبانة

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
<b>المحور الأول: بيئة الرقابة.</b>			
1.	يوجد فلسفة للإدارة بإرساء مبدأ اعتبار الرقابة مسئولية كافة الأفراد في البنك.	0.50	*0.000
2.	يوجد هيكل تنظيمي واضح ومرن يتلاءم مع طبيعة عمل وحجم البنك.	0.89	*0.000
3.	يساعد الهيكل الوظيفي على تحقيق الأهداف المطلوبة من الموظفين.	0.47	*0.000
4.	الوصف الوظيفي واضح للعاملين في البنك.	0.89	*0.000
5.	تُطلع الإدارة كافة العاملين على أدوارهم في إطار عمليات الرقابة بطريقة واضحة ومكتوبة.	0.89	*0.000
6.	تتوفر الكفاءة والمهنية عند أداء المهام من قبل العاملين في البنك.	0.82	*0.000
<b>المحور الثاني: الاجراءات الرقابية.</b>			
1.	يحدد البنك هدف واضح عند القيام بالعملية الرقابية.	0.86	*0.000
2.	يقوم البنك بتخطيط عملية الرقابة عن طريق وضع الإجراءات والخطوات والوسائل اللازمة لإنجاز عملية الرقابة.	0.56	*0.000
3.	يقوم البنك بتأدية كافة الخطوات العملية المطلوبة مهنيا للحصول على أدلة إثبات كافية.	0.49	*0.000
4.	يقوم البنك بالزيارات والمهام الرقابية بشكل دائم ومنتظم.	0.68	*0.000
5.	يؤدي قيام البنك بالتفتيش في أوقات مناسبة إلى تقليل الوقوع في الانحرافات.	0.45	*0.000
6.	إجراءات الرقابة لا تعيق سير الأعمال في البنك.	0.46	*0.000
<b>المحور الثالث: الأساليب الرقابية.</b>			
1.	يؤدي تفويض الصلاحيات إلى تحسين إجراءات الرقابة في البنك.	0.75	*0.000
2.	يقوم البنك بالرقابة أثناء التنفيذ على الجهات الخاضعة للرقابة للتقليل من وقوع الانحرافات وتصحيحها في الوقت المناسب.	0.92	*0.000

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
3.	يقوم البنك بتحديد الوقت الذي تجري فيها عملية الرقابة بدون أي معوقات.	0.76	*0.000
4.	يقوم البنك باستخدام التقارير الدورية المنتظمة لمراقبة أداء العاملين.	0.90	*0.000
5.	يقوم البنك باستخدام البيانات الاحصائية والرسوم البيانية لمراقبة الأداء العام للعاملين.	0.77	*0.000
6.	يستخدم البنك الوسائل الحديثة في تدعيم أدلة الإثبات التي يحصلون عليها.	0.85	*0.000
<b>المحور الرابع: فعالية الرقابة.</b>			
1.	تعتمد الرقابة في البنك على دقة المعلومات عن الأداء.	0.52	*0.000
2.	تحرص الرقابة على تطوير أداء العاملين.	0.88	*0.000
3.	تعمل الرقابة على تقويم أداء العاملين بموضوعية.	0.68	*0.000
4.	تركز الرقابة على جودة أداء العاملين.	0.72	*0.000
5.	تهدف الرقابة إلى منع تكرار وقوع الأخطاء والانحرافات.	0.84	*0.000
6.	تعمل الرقابة على تحقيق انضباط العاملين في أداؤهم.	0.76	*0.000
<b>المحور الخامس: الأداء المالي.</b>			
1.	يتم استخدام المخططات والمؤشرات المالية في عملية الرقابة.	0.59	*0.000
2.	يوجد نظام معتمد لتوفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالرقابة الداخلية ضمن جدول زمني محدد.	0.84	*0.000
3.	يستخدم البنك مؤشرات مرنة في تقييم الأداء المالي تواكب عمليات التحسين المتوقعة.	0.89	*0.000
4.	تساعد عمليات الرقابة في البنك في ضبط الأداء المالي.	0.70	*0.000
5.	تتوفر في العاملين على عمليات الرقابة الكفاءة المهنية.	0.79	*0.000
6.	يتم تنفيذ الرقابة على الأداء المالي بكفاءة وفعالية.	0.89	*0.000

\* الارتباط دال إحصائياً عند  $\alpha \leq 0.05$

## 2. الصدق البنائي:

يبين جدول رقم (5) معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05.

### جدول رقم (5) معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
المحور الأول: بيئة الرقابة	0.92	*0.000
المحور الثاني: الاجراءات الرقابية	0.50	*0.000
المحور الثالث: الأساليب الرقابية	0.96	*0.000
المحور الرابع: فعالية الرقابة	0.44	*0.000
المحور الخامس: الأداء المالي	0.89	*0.000

\* الارتباط دال إحصائياً عند  $\alpha \leq 0.05$

### ثانياً: ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تم حساب الثبات من خلال التالي:

### الثبات بطريقة ألفا - كرونباخ Alpha :

بعد تطبيق الاستبانة تم حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات، حيث وجد أن قيمة ألفا كرونباخ للاستبانة 0.91 وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع، والنتائج موضحة في جدول (6):

**جدول (6) يوضح معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة**

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول: بيئة الرقابة	6	0.81
المحور الثاني: الاجراءات الرقابية	6	0.65
المحور الثالث: الأساليب الرقابية	6	0.84
المحور الرابع: فعالية الرقابة	6	0.70
المحور الخامس: الأداء المالي	6	0.80
جميع فقرات الاستبانة	30	0.91

اختبار التوزيع الطبيعي: اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S)

فيما يلي اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة ما اذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم (7) نتائج الاختبار حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور أكبر من 0.05 ( $sig. > 0.05$ ) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعملية.

**جدول رقم (7)**
**اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)**

المحور	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
المحور الأول: بيئة الرقابة	0.94	0.34
المحور الثاني: الاجراءات الرقابية	0.91	0.37
المحور الثالث: الأساليب الرقابية	0.52	0.95
المحور الرابع: فعالية الرقابة	0.71	0.67
المحور الخامس: الأداء المالي	0.82	0.51
جميع فقرات الاستبانة	0.70	0.71

### تحليل محاور الدراسة

النتائج التالية توضح التحليل الإحصائي لجميع محاور الاستبانة، باستخدام اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T Test) لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الإجابة يساوي قيمة معينة وهي الدرجة المتوسطة وتساوي (3). وتكون العبارة ايجابية أي أن أفراد العينة يوافقون على محتواها عندما تكون القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60%، والعكس صحيح، وفيما يلي نتائج تحليل محاور الدراسة:

#### 1. نتائج تحليل المحور الأول: بيئة الرقابة

للتعرف على استجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الأول، فقد تم إيجاد قيمة اختبار T لعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 4.20، والانحراف المعياري يساوي 0.71، والوزن النسبي يساوي 84%، وقيمة اختبار T تساوي "10.730"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمحور الأول قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على محور بيئة الرقابة، والنتائج موضحة في جدول (8):

جدول (8) نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي والوزن النسبي للمحور الأول وفقراته

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	القيمة الاحتمالية
1	يوجد فلسفة للإدارة بإرساء مبدأ اعتبار الرقابة مسئولية كافة الأفراد في البنك.	4.60	0.50	92.0	20.396	0000.*
2	يوجد هيكل تنظيمي واضح ومرن يتلاءم مع طبيعة عمل وحجم البنك.	3.90	1.15	78.0	4.949	0000.*
3	يساعد الهيكل الوظيفي على تحقيق الأهداف المطلوبة من الموظفين.	4.40	0.67	88.0	13.181	0000.*
4	الوصف الوظيفي واضح للعاملين في البنك.	4.10	1.24	82.0	5.628	0000.*
5	تُطلع الإدارة كافة العاملين على أدوارهم في إطار عمليات الرقابة بطريقة واضحة ومكتوبة.	4.10	1.24	82.0	5.628	0000.*
6	تتوفر الكفاءة والمهنية عند أداء المهام من قبل العاملين في البنك.	4.10	0.84	82.0	8.270	0000.*
	<b>الدرجة الكلية</b>	<b>4.20</b>	<b>0.71</b>	<b>84.0</b>	<b>10.730</b>	<b>0000.*</b>

\* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند  $\alpha \leq 0.05$

## 2. نتائج تحليل المحور الثاني: الاجراءات الرقابية

للتعرف على استجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثاني، فقد تم إيجاد قيمة اختبار T لعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 4.23، والانحراف المعياري يساوي 0.40، والوزن النسبي يساوي 84.7%، وقيمة اختبار T تساوي "19.459"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمحور الثاني قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على محور الاجراءات الرقابية، والنتائج موضحة في جدول (9):

جدول (9) نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي والوزن النسبي للمحور الثاني وفقراته

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	القيمة الاحتمالية
1	يحدد البنك هدف واضح عند القيام بالعملية الرقابية.	4.20	0.99	84.0	7.649	0000.*
2	يقوم البنك بتخطيط عملية الرقابة عن طريق وضع الإجراءات والخطوات والوسائل اللازمة لإنجاز عملية الرقابة.	4.00	0.45	80.0	13.964	0000.*
3	يقوم البنك بتأدية كافة الخطوات العملية المطلوبة مهنياً للحصول على أدلة إثبات كافية.	4.50	0.51	90.0	18.735	0000.*
4	يقوم البنك بالزيارات والمهام الرقابية بشكل دائم ومنتظم.	4.20	1.26	84.0	6.000	0000.*
5	يؤدي قيام البنك بالتفتيش في أوقات مناسبة إلى تقليل الوقوع في الانحرافات.	4.10	0.55	82.0	12.756	0000.*
6	إجراءات الرقابة لا تعيق سير الأعمال في البنك.	4.40	0.81	88.0	10.929	0000.*
	الدرجة الكلية	4.23	0.40	84.7	19.459	0.000*

\* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند  $\alpha \leq 0.05$

### 3. نتائج تحليل المحور الثالث: الأساليب الرقابية

للتعرف على استجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثالث، فقد تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 4.03، والانحراف المعياري يساوي 0.79، والوزن النسبي يساوي 80.7%، وقيمة اختبار T تساوي "8.300"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمحور الثالث قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على محور الأساليب الرقابية، والنتائج موضحة في جدول (10):

جدول (10) نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي والوزن النسبي للمحور الثالث وفقراته

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	القيمة الاحتمالية
1	يؤدي تفويض الصلاحيات إلى تحسين إجراءات الرقابة في البنك.	4.80	0.41	96.0	28.102	0000.*
2	يقوم البنك بالرقابة أثناء التنفيذ على الجهات الخاضعة للرقابة للتقليل من وقوع الانحرافات وتصحيحها في الوقت المناسب.	4.20	0.88	84.0	8.596	0000.*
3	يقوم البنك بتحديد الوقت الذي تجري فيها عملية الرقابة بدون أي معوقات.	3.90	1.39	78.0	4.088	0000.*
4	يقوم البنك باستخدام التقارير الدورية المنتظمة لمراقبة أداء العاملين.	3.90	1.39	78.0	4.088	0000.*
5	يقوم البنك باستخدام البيانات الإحصائية والرسوم البيانية لمراقبة الأداء العام للعاملين.	3.20	0.99	64.0	1.275	0000.*
6	يستخدم البنك الوسائل الحديثة في تدعيم أدلة الإثبات التي يحصلون عليها.	4.20	0.88	84.0	8.596	0000.*
	<b>الدرجة الكلية</b>	<b>4.03</b>	<b>0.79</b>	<b>80.7</b>	<b>8.300</b>	<b>0000.*</b>

\* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند  $\alpha \leq 0.05$

### 4. نتائج تحليل المحور الرابع: فعالية الرقابة

للتعرف على استجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الرابع، فقد تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 4.52، والانحراف المعياري يساوي 0.42، والوزن النسبي يساوي 90.3%، وقيمة اختبار T تساوي "22.659"، والقيمة الاحتمالية

تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمحور الرابع قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على محور فعالية الرقابة، والنتائج موضحة في جدول (11):

**جدول (11) نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي والوزن النسبي للمحور الرابع وفقراته**

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	القيمة الاحتمالية
1	تعتمد الرقابة في البنك على دقة المعلومات عن الأداء.	4.30	0.46	86.0	17.716	0000.*
2	تحرص الرقابة على تطوير أداء العاملين.	4.60	0.93	92.0	10.902	0000.*
3	تعمل الرقابة على تقويم أداء العاملين بموضوعية.	4.20	0.76	84.0	10.014	0000.*
4	تركز الرقابة على جودة أداء العاملين.	4.70	0.46	94.0	23.167	0000.*
5	تهدف الرقابة إلى منع تكرار وقوع الأخطاء والانحرافات.	4.80	0.61	96.0	18.735	0000.*
6	تعمل الرقابة على تحقيق انضباط العاملين في أدائهم.	4.50	0.68	90.0	13.964	0000.*
	<b>الدرجة الكلية</b>	<b>4.52</b>	<b>0.42</b>	<b>90.3</b>	<b>22.659</b>	<b>0000.*</b>

\* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند  $\alpha \leq 0.05$

##### 5. نتائج تحليل المحور الخامس: الأداء المالي

للتعرف على استجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الخامس، فقد تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 4.07، والانحراف المعياري يساوي 0.79، والوزن النسبي يساوي 81.3%، وقيمة اختبار T تساوي "8.552"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمحور الخامس قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على محور الأداء المالي، والنتائج موضحة في جدول (12):

**جدول (12) نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي والوزن النسبي للمحور الخامس و فقراته**

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	القيمة الاحتمالية
1	يتم استخدام المخططات والمؤشرات المالية في عملية الرقابة.	4.30	0.79	86.0	10.395	0000.*
2	يوجد نظام معتمد لتوفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالرقابة الداخلية ضمن جدول زمني محدد.	3.70	1.11	74.0	3.974	0000.*
3	يستخدم البنك مؤشرات مرنة في تقييم الأداء المالي تواكب عمليات التحسين المتوقعة.	4.00	1.36	80.0	4.655	0000.*
4	تساعد عمليات الرقابة في البنك في ضبط الأداء المالي.	4.20	0.76	84.0	10.014	0000.*
5	تتوفر في العاملين على عمليات الرقابة الكفاءة المهنية.	4.00	1.20	80.0	5.278	0000.*
6	يتم تنفيذ الرقابة على الأداء المالي بكفاءة وفعالية.	4.20	1.26	84.0	6.000	0000.*
	<b>الدرجة الكلية</b>	<b>4.07</b>	<b>0.79</b>	<b>81.3</b>	<b>8.552</b>	<b>0000.*</b>

\* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند  $\alpha \leq 0.05$

**اختبار فرضيات الدراسة**

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين الرقابة الداخلية والأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

للإجابة على هذه الفرضية تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون لدراسة بين الرقابة الداخلية والأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، والنتائج المتعلقة بهذه الفرضية موضحة في الجدول التالي:

**جدول (13) نتائج تحليل الفرضية الرئيسية**

الأداء المالي		الرقابة الداخلية
القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط	
0.000*	0.78	

\* الارتباط دال إحصائياً

تبين من النتائج الموضحة في جدول (13) وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية والأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث أن القيمة الاحتمالية لمعامل الارتباط أقل من 0.05.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين بيئة الرقابة والأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

للإجابة على هذه الفرضية تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين بيئة الرقابة والأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، والنتائج المتعلقة بهذه الفرضية موضحة في الجدول التالي:

#### جدول (14) نتائج تحليل الفرضية الأولى

الأداء المالي		بيئة الرقابة
القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط	
*0.000	0.75	

\* الارتباط دال احصائياً

تبين من النتائج الموضحة في جدول (14) وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين بيئة الرقابة والأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث أن القيمة الاحتمالية لمعامل الارتباط أقل من 0.05.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين الاجراءات الرقابية والأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

للإجابة على هذه الفرضية تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين الاجراءات الرقابية والأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، والنتائج المتعلقة بهذه الفرضية موضحة في الجدول التالي:

#### جدول (15) نتائج تحليل الفرضية الثانية

الأداء المالي		الاجراءات الرقابية
القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط	
*0.000	0.41	

\* الارتباط دال احصائياً

تبين من النتائج الموضحة في جدول (15) وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين الاجراءات الرقابية والأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث أن القيمة الاحتمالية لمعامل الارتباط أقل من 0.05.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين الأساليب الرقابية والأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

للإجابة على هذه الفرضية تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين الأساليب الرقابية والأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، والنتائج المتعلقة بهذه الفرضية موضحة في الجدول التالي:

جدول (16) نتائج تحليل الفرضية الثالثة

الأداء المالي		الأساليب الرقابية
القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط	
0.000*	0.88	

\* الارتباط دال احصائياً

تبين من النتائج الموضحة في جدول (16) وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين الأساليب الرقابية والأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث أن القيمة الاحتمالية لمعامل الارتباط أقل من 0.05.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين فعالية الرقابة والأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

للإجابة على هذه الفرضية تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين فعالية الرقابة والأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، والنتائج المتعلقة بهذه الفرضية موضحة في الجدول التالي:

جدول (17) نتائج تحليل الفرضية الرابعة

الأداء المالي		فعالية الرقابة
القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط	
0.000*	0.48	

\* الارتباط دال احصائياً

تبين من النتائج الموضحة في جدول (17) وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين فعالية الرقابة والأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث أن القيمة الاحتمالية لمعامل الارتباط أقل من 0.05.

### النتائج والتوصيات

#### النتائج:

- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية والأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث أن القيمة الاحتمالية لمعامل الارتباط أقل من 0.05.
- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين بيئة الرقابة والأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث أن القيمة الاحتمالية لمعامل الارتباط أقل من 0.05.
- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات الرقابية والأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث أن القيمة الاحتمالية لمعامل الارتباط أقل من 0.05.
- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين الأساليب الرقابية والأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث أن القيمة الاحتمالية لمعامل الارتباط أقل من 0.05.
- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين فعالية الرقابة والأداء المالي في البنوك التجارية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث أن القيمة الاحتمالية لمعامل الارتباط أقل من 0.05.

#### التوصيات:

- اتباع أساليب ومناهج رقابية تسهم في تقييم الأداء المالي بكل موضوعية ولا تسبب الإحراج.
- اشراك فريق الرقابة في المناقشات حول الرقابة الملائمة عند تطوير الخدمات.
- تكوين لجان متخصصة توكل لها مهمة تصميم الهيكل الرقابي، تنظيماته، وإجراءاته، والإشراف على تطبيقه وجعله مفهوم وواضح.
- ضرورة قيام الإدارة بمراجعة دورية لمدى ملاءمة استراتيجية المؤسسة مع المخاطر التي تواجهها.
- ضرورة وجود نظام رقابي يتوافق مع تطلعات العاملين، ويسهم ولو بالشيء القليل في رفع وتحسين مستوى الأداء المالي.
- ضرورة وجود ثقة متبادلة بين العاملين ومراقبيهم لضمان التواصل أو الاتصال الفعال والإيجابي الذي يدعم ويحقق الأهداف المتوخاة من وراء هذه الرقابة.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية

- أبو صافي، صابرين (2019م). مدى توافق نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة الخاصة العاملة في قطاع غزة مع إطار (COSO). رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- اسماعيل، حاتم (2017م). استراتيجيات تطوير أداء ديوان الرقابة المالية والإدارية في قطاع غزة في ضوء المعايير الدولية للرقابة (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.
- بن علي، الياس (2017م). مدي استجابة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية مع إطار (COSO). (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- الحسني، فلاح حسن مؤيد عبد الرحمان (2011م). إدارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار النشر، عمان.
- حسين، نعمة، حسن، أحمد (2008م). دور الرقابة الداخلية في حماية أصول وأموال المنظمة. مجلة جامعة بابل 15 (3).
- حمد، اياد (2015). مدى تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية على تكاليف المستلزمات الطبية في المستشفيات الحكومية (رسالة ماجستير غير منشورة) أكاديمية الادارة والسياسة، غزة.
- خالد، مقدم ومايو، عبدالله (2016م). نظام الرقابة الداخلية. مطبوعات جامعة قاصدي مرباح. الجزائر.
- الخطيب، محمد محمود (2009م). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- السامرائي، محمد (2016م). أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط. عمان.
- سلامة، مصطفى (2010م). مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية، دار البداية للناشرون والموزعون.
- شعت، محمد (2017م). أثر نظام الرقابة الداخلية عمي جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية. غزة.
- طالب، علاء فرحان (2011م). الحكومة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي، دار الصفاء، عمان.
- عبد ربه، رائد (2013م). مبادئ ادارة الأعمال. ط1. عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع.
- العلاق، بشير (2008م). الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

علي. مرع (2016م). الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين أنفسهم. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح. نابلس.

المجنوب، محمد (2020م). مدى فاعلية الأنشطة الرقابية الداخلية المطبقة في الوحدات الحكومية من وجهة نظر مفتشي ديوان الرقابة المالية والإدارية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

الملاحى، أحمد (2016). دور الرقابة الإدارية في تحسين مستوى الأداء الإداري في جهاز الشرطة (رسالة ماجستير غير منشورة) أكاديمية الإدارة والسياسة، غزة.

#### ثانياً: المراجع الأجنبية

- Bruwer, J. P. (2016). The relationship (s) between the managerial conduct and the internal control activities of South African fast moving consumer goods SMMES (Doctoral dissertation, Cape Peninsula University of Technology).
- Chang, S. I., Chang, L. M., & Liao, J. C. (2020). Risk Factors of Enterprise Internal Control under the Internet of Things Governance: A Qualitative Research Approach. *Information & Management*, 103335.
- Li, Y., Li, X., Xiang, E., & Djajadikerta, H. G. (2020). Financial distress, internal control, and earnings management: Evidence from China. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 16(3), 100210.
- Rizaldi, A. (2015). Control environment analysis at government internal control system: Indonesia case. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 211, 844-850.

## “The Role of Internal Control in Improving the Financial Performance of Commercial Banks in The Palestinian Southern Governorates”

### Abstract:

This study aimed to identify the role of internal control in improving the financial performance of commercial banks in the Palestinian southern governorates. The study population was represented by workers in commercial banks in the Palestinian southern governorates. The researcher used the random sampling method. The sample of the study was (40) employees, and the researcher used the descriptive analytical method and the questionnaire as a tool for the study. The study concluded that the level of internal control in commercial banks in the Palestinian southern governorates was high, and that the level of financial performance in commercial banks in the Palestinian southern governorates was high, and the study showed a statistically significant correlation between internal control and financial performance in commercial banks in the Palestinian southern governorates .

The study recommended the adoption of control methods and approaches that contribute to the objective evaluation of financial performance and do not cause embarrassment, the involvement of the control team in discussions about appropriate control when developing services, the formation of specialized committees entrusted with the task of designing the control structure, its regulations, and procedures, supervising its application and making it understandable and clear.

**Keywords:** Internal control – Financial performance - Commercial banks.